الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.19

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
1 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دجاني ..... (إندونيسيا)

لاحقاً: السيدة نيبوميسي ..... (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18419 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/71/89-E/2016/69 و A/71/283)

١ - **السيد موخيرجي** (فرع تحليل السياسات في شعبة التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال أثناء عرضه تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/71/283) إن التقرير يوجز التقدم المحرز في القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تضمنت الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلا إن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة جدد التعهد بمكافحة الجوع وسوء التغذية ووسع نطاقه. ورأى أن العلاقة بين الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى توضح الدور الأساسي للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في خطة عام ٢٠٣٠ التي أفسحت المجال أمام اتّباع نهج أكثر شمولا في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

٢ - ومضى قائلا إن الفرع الثالث من التقرير يركز على الغايتين ٢-١ و ٢-٢ من الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقتين بالقضاء على الجوع وسوء التغذية. فالتصدي لمسألة سوء التغذية بجميع أشكالها يتطلب اتخاذ إجراءات متكاملة بين القطاعات، بما في ذلك في مجالات الزراعة والنظم الغذائية، والصحة العامة، والتعليم. وأضاف أن العمل جار على تعميم منظور التغذية في عدد متزايد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما أنه يولَى أهمية أكبر في استراتيجيات التنمية الإقليمية. وأوضح أنه رغم إبراز التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الست المتفق عليها دوليا التي تتناول سوء التغذية العالمية والتي وضعتها جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٢، فقد شكلت الثغرات في البيانات، ولا سيما ما يتعلق منها بالمسائل الجنسانية، عقبة أمام تحليل المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي ورصدها. لذا من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل ترجمة الالتزامات السياسية إلى أفعال. وينبغي الاستثمار في القدرات المؤسسية من أجل دعم اتخاذ القرارات على أساس الأدلة من خلال الرصد والتقييم، ومن أجل توفير وسائل تبادل المعارف فيما بين البلدان بهدف التوصل إلى حلول مبتكرة تغطي المجالات التغذوية. وأضاف أنه ينبغي مراعاة الاحتياجات التغذوية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك.

٣ - وتابع يقول إن الفرع الرابع من التقرير يتناول الغاية ٢-٣ من الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بمضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل لدى صغار منتجي الأغذية. إذ يجب في الحلول الهادفة إلى تحسين الإنتاجية بطريقة مستدامة أن يراعي صغار منتجي الأغذية، الذين ينتجون أكثر من ٨٠ في المائة من أغذية العالم من حيث القيمة. ورأى أنه رغم البحوث والتكنولوجيات والنهج الرامية إلى تعزيز الكفاءة، ما زال وصول المنتجين إلى التكنولوجيات والابتكارات وتكييفها حسب الاقتضاء يشكلان تحديا رئيسيا.

٤ - وأكد أن ضمان وصول سكان المناطق الريفية بشكلٍ عادل إلى الموارد الطبيعية أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، تشوب معظمَ نظم حيازة الأراضي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أوجهُ تفاوت جنسانية في توزيع الأراضي وضعفٌ في هياكل الإدارة ومزيج متضارب من ممارسات إدارة الأراضي، ومن ضمنها القواعد العرفية. وعليه، فإن تحسين إدارة الأراضي سيتطلب تغييرا جوهريا في مفهوم الحصول على الأراضي وفي تعميم مراعاة العمل المتعلق بالإدارة. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن المبادئ

التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني توفر إطارا عالميا بشأن إدارة الحيازة من خلال منظور متعدد القطاعات. فالزيادات المستدامة في الإنتاجية الزراعية تتطلب اتباع نهج كلي إزاء تطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة يضم جميع الجهات الفاعلة. وقال إنه يمكن للصناعة الزراعية التنافسية أن تشكل منطلقا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. وينبغي التركيز على تطوير التعاونيات ورابطات المزارعين ورابطات الأعمال التجارية والمنظمات العلمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تدعم صراحةً احتياجات صغار المنتجين الزراعيين وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة.

٥ - وأفاد بأن الفرع الخامس من التقرير يركز على الغاية ٢-٤ من الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بكفالة النظم الغذائية المستدامة. وأوضح أن الممارسات الزراعية المستدامة والسهلة التكيف من شأنها أن تزيد إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن فرص العمل خارج المزارع وأنشطة الهجرة المنظمة ينبغي في الوقت نفسه أن تدار على نحو يؤدي إلى التخفيف من الضغوط الواقعة على الأراضي. وأضاف أنه نظرا لتزايد تأثير التوسع الحضري على النظم الغذائية وتوفير الخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، يجب في الحلول المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام أن يتبع النهج الترابطي الذي يؤخذ فيه بإدارة الموارد المائية والغطاء النباتي وموارد التربة بصورة متكاملة، بما يراعي الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. ورأى في هذا السياق أن من شأن بدء نفاذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في عام ٢٠١٧، أن تكون له آثار كبيرة على الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يمكن للممارسات المستدامة المتبعة في الأنشطة الزراعية واستخدام الأراضي ان تحقق فوزا ثلاثي الأبعاد بتحسين سبل كسب العيش والتغذية والإنتاجية في الأرياف، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتصدي للانبعاثات ومخزونات الكربون. وأشار إلى زيادة التركيز على دور الأسماك في التغذية والأمن الغذائي في إطار متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتغذية.

٦ - وأردف قائلا إن الفرع السادس من التقرير يشير إلى الغاية ٢-٥ من الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالحفاظ على التنوع الجيني الزراعي وتعزيز الوصول إليه وتقاسم منافعه. فمن المهم التخفيفُ من العواقب الطويلة الأجل المترتبة على فقدان التنوع البيولوجي والحدُ من معدل فقدانه. إذ يتسم التنوع الجيني للمحاصيل بأهمية حيوية لتعزيز القدرة على الصمود في قطاع الزراعة وللوقاية من خسارة المحاصيل على نطاق واسع بسبب تغير الظروف البيئية. وذكر أن اتفاقية التنوع البيولوجي تشكل النظام الدولي المتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، في حين يسهِّل النظامُ المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع المنبثق من المعاهدة الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التعاونَ اللازم بين البلدان لتبادل الموارد الوراثية النباتية لأغراض عمليات الاستنبات وإجراء البحوث الزراعية بهدف زيادة قدرة الإنتاج الزراعي على التكيف وتعزيز الزراعة المستدامة. وأكد أن الجهود المبذولة يجب أن تتناسب مع واقع صغار المنتجين والنظم الغذائية للشعوب الأصلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية لكي تسهم بفعالية في تحقيق الأهداف المشتركة.

٧ - وانتقل إلى الفرع السابع المتعلق بوسائل التنفيذ فقال إنه يشير إلى الأهميةَ المستمرة للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مصارف التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، باعتبارها مصدرا للتمويل في قطاعي الأغذية والزراعة. وهو يسلط الضوء بشكل خاص على خطة عمل أديس أبابا

الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وعلى مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وعلى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وقال في ما يتعلق بالتجارة إن التقرير يشير إلى أن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية قد أصدر أربعة قرارات وزارية تشير إلى الزراعة تحديدا. وفي ما يتعلق بتقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية الغذائية، أفاد بأن التقرير قد سلط الضوء على نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية باعتباره منبرا متعدد الوكالات لتعزيز الشفافية في الأسواق الغذائية الدولية وتيسير تنسيق السياسات في أوقات عدم اليقين. وأضاف أنه قد جرى التنويه أيضا بإمكانات التكنولوجيا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، ومساعدة أصحاب المصلحة في المجال الزراعي على اتخاذ قرارات مستنيرة وعلى استخدام الموارد المتاحة على نحو يحقق أقصى قدر من الإنتاجية والاستدامة.

٨ - وذكر أن الفرع الثامن يناقش بعض المبادرات والعمليات العالمية الرئيسية المتوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠، ومنها: مبادرة تحدي القضاء على الجوع؛ ولجنة الأمن الغذائي العالمي؛ وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية؛ وحركة تعزيز التغذية.

٩ - وأخيرا، وجه الانتباه إلى التوصيات المقدمة بغية النظر فيها، الواردة في الفقرة ٨١ من الفرع التاسع من التقرير. وقال إن التوصيات (ز) و (ط) و (ك) و (م) و (ن) تهدف إلى زيادة توفُّر الغذاء على نحو مستدام؛ وإن التوصيتين (أ) و (ج) تتناولان المسائل المتصلة في المقام الأول بمسائل الحصول على الأمن الغذائي والتغذية؛ أما التوصيات (ح) و (ي) و (ل) و (س)، فتهدف إلى تحسين وضع الفئات السكانية الرئيسية التي تؤدي دورا حيويا في النظم الغذائية والتي قد تفتقر إلى الاعتراف بدورها أو إلى الدعم الذي يمكِّنها من الإسهام بأكبر قدر من الفعالية؛ بينما تسلم التوصيات (ب) و (د) و (هـ) بأن التغذية الكافية تتجاوز السعرات الحرارية وحدها وتستدعي اتّباع نهج متباينة للفئات المختلفة؛ وتستهدف التوصية (و) إحراز تقدم فيما يتعلق بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل المشترك من جانب الشركاء المختلفين.

١٠ - **السيدة كونوتيكورن** (تايلند): قالت، متكلمة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/71/283) أشار إلى إحراز تقدم في التصدي لنقص التغذية. فرغم انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، من أكثر من بليون شخص في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٧٨٠ مليونا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، لا يزال هدف القضاء على الجوع بعيد المنال. واعتبرت أن التنفيذ الكامل والفعال للهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته أمر أساسي، لا فقط من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية، بل أيضا لأهمية ذلك الهدف الحيوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وهدفها الشامل المتمثل في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، حيث أنه يشكل ركيزة لكل الأهداف الأخرى تقريبا.

١١ - ومضت تقول إن من بين التحديات التي تعترض ضمان الأمن الغذائي والتغذية ضعف الانتعاش العالمي، والأزمات الغذائية، وتقلب أسعار المواد الغذائية والانخفاض الحاد في صادرات السلع الأساسية، وقد زاد تفاقم تلك التحديات تغير البيئة العالمية للتحركات السكانية، والتوسع الحضري، ومحدودية الموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وأضافت أن هذه التحديات قد أثرت سلبا على البلدان النامية، ولا سيما على الاقتصادات القائمة على الزراعة والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، وشكلت تهديدات خطيرة

لسعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي معالجة عدد من القضايا الرئيسية بغية التغلب على تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - فأشارت أولا إلى أن المجموعة تؤكد من جديد الحق في الحصول على غذاء كاف وفي التحرر من الجوع، بما يحقق النمو الكامل للقدرات البدنية والعقلية ويحافظ عليها. وقالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يكثف الجهود الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء عن طريق تعميم منظور الأمن الغذائي والتغذية والترويج لأنظمة الحمية الغذائية الصحية في السياسات الغذائية والزراعية وخطط الاستثمار. ورأت أنه ينبغي اتباع نهج مزدوج المسار إزاء الأمن الغذائي والتغذية عن طريق اتخاذ إجراءات مباشرة تتصدى فورا للجوع الذي يطال أشد الفئات ضعفا، والعمل في الوقت نفسه أيضا على مواجهة تلك التحديات وكفالة الزراعة المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع برنامج للتنمية الريفية يهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، لئلا يترك أي أحد خلف الركب.

١٣ - وقالت ثانيا إن الزراعة لا تزال تشكل قطاعا رئيسيا للبلدان النامية وتسهم إسهاما كبيرا في نموها الاقتصادي ورفاهها. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل من أجل القضاء على جميع أشكال الترعة الحمائية، ويعزز الالتزامات المتعلقة بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، ويخفض الدعم المحلي المخلّ بالتجارة ويلغي كل أشكال إعانات الصادرات ويفرض ضوابط عليها. وفي هذا الصدد، أعلنت أن نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية هي موضع ترحيب.

١٤ - وانتقلت إلى النقطة الثالثة، فقالت إن من الضروري، في ضوء تزايد عدد سكان العالم، أن يجري اللجوء إلى الابتكار والتكنولوجيا من أجل زيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام، وتحسين سلسلة الإمداد العالمية والحد من خسائر الأغذية وهدرها. ورأت أنه ينبغي التشجيع على نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية ونشرها وتعميمها في تلك البلدان بشروط مؤاتية. وقالت إن المجموعة تدعو إلى توفير تمويل مطرد وإلى زيادة الاستثمارات المحددة الأهداف بغية تعزيز الإنتاج الغذائي لصالح البلدان النامية، وإلى توفير تمويل جديد وإضافي من جميع المصادر بهدف مساعدة تلك البلدان في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

١٥ - وقالت رابعا إن الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ تقوض قدرات جميع البلدان على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، في حين تسهم الزراعة والنظم الغذائية غير المستدامتين إسهاما كبيرا في تغير المناخ. لذا يجب إحداث تحويل في السياسات الزراعة والغذائية بحيث تصبح سياسات مستدامة ومنسجمة مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

١٦ - وأشارت خامسا إلى أن صغار المزارعين وصيادي الأسماك يضطلعون بدور حيوي في القضاء على الجوع، والحد من الفقر في المناطق الريفية وتحسين الأمن الغذائي العالمي. لذا ينبغي للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية أن تعزز المشاركة الجامعة للمزارعين وصيادي الأسماك، ولا سيما المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية.

١٧ - وختاما، اعتبرت أنه سيكون من الضروري أن تبذل جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين جهودا جماعية ومتفانية من أجل إعادة تنشيط الشراكة العالمية تمهيدا لترجمة الالتزامات ذات الصلة إلى أفعال.

١٨ - **السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن الأمن الغذائي هو

ضرورة عالمية لا تقتصر على كونها مفيدة للصحة البشرية فحسب وإنما هي بمثابة الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأضافت أنه على الرغم من أن الإنتاج الزراعي الحالي هو ضعف الحاجة المطلوبة، فإن واحدا من كل تسعة أشخاص في العالم ما زال يعاني من الجوع المزمن، في حين يعيش عدد مماثل على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وأوضحت أن انعدام الأمن الغذائي سببه الفقر، وتقلب الأسعار الناجم عن النقص في الإنتاج، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والموارد المائية، وتدهور النظم الإيكولوجية. وهو يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة في قطاعات تمتد من التمويل والتجارة إلى الزراعة والصحة والتغذية والبنية التحتية، من أجل تحقيق المرونة والتنوع والإنتاجية في النظم الزراعية والغذائية.

١٩ - وأضافت قائلة إن الأمن الغذائي يمثل أولوية عالية بالنسبة للرابطة. وذكرت أنه على الرغم من أن المنطقة قد نجحت في تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن التحديات التي تكتنف ضمان الأمن الغذائي والتغذية لا تزال قائمة. فهناك ما يقرب من ٦٥ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في منطقة الرابطة، مع ارتفاع معدلات التقزم فيما بين الأطفال دون الخامسة من العمر في بعض البلدان. وقد أدى التغير البيئي والتغير المتصل بالمناخ وتآكل قاعدة الموارد الطبيعية إلى زيادة تعرض ٦٠٠ مليون شخص في المنطقة إلى انعدام الأمن الغذائي. وأردفت قائلة إن الخطوات المتخذة للقضاء على الجوع وسوء التغذية تشمل اعتماد خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ يسترشد بها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لتحدي القضاء على الجوع. والهدف من الخطة الاستراتيجية هو دعم ٤٠ في المائة من سكان منطقة الرابطة الذين يعتمدون على الحراجة والزراعة لكسب رزقهم. ويتوخى فيها تحقيق التنافسية والشمول والمرونة والاستدامة في قطاع الزراعة والغابات وإدماجه في الاقتصاد العالمي، استنادا إلى سوق واحد وقاعدة إنتاج واحدة يسهمان في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والازدهار في أوساط جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٠ - وتابعت كلامها قائلة إن الإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يهدف إلى ضمان الاستقرار الغذائي واستحداث ترتيبات إقليمية للإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ. وقد أنشئ الإطار في سياق خطة العمل الاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، ومن شأنه أن يكفل الأمن الغذائي والتغذية على الأجل الطويل وأن ينهض بسبل معيشة المزارعين في المنطقة. وأفادت بأن التدابير المؤسسية الأخرى في هذا الميدان تشمل المبادرات المتعلقة بتغير المناخ والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وأشارت إلى عقد المشاورة الرفيعة المستوى المتعلقة بالتعاون الإقليمي في تنمية مصائد الأسماك المستدامة في سياق التحرك نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية للرابطة، في بانكوك، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦. وقالت إن أعضاء الرابطة قد اتفقوا في ذلك الاجتماع على زيادة التعاون في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الأسماك ومصائد الأسماك الإقليمية.

٢١ - وأكدت أن الالتزام الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي ليس كافيا لإنهاء الجوع؛ بل يلزم بذل جهود مشتركة وتقديم الدعم الكافي من أجل تحويل الالتزامات إلى عمل. ورأت أن هناك حاجة في هذا الصدد إلى إقامة شراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز المشاركة، وتحويل الالتزامات العالمية إلى إجراءات محلية، وزيادة الوعي بأهمية دعم الأشخاص الأشد فقرا والأكثر

احتياجا. وبالمثل، ينبغي أن تخصص مؤسسات التدريب والبحث الموارد الكافية لتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية، ولا سيما لتحسين إنتاج وإنتاجية المحاصيل من غير الحبوب والحد من خسائر ما بعد الحصاد ومن إهدار الأغذية على امتداد سلسلة القيمة بأكملها.

٢٢ - **السيد وافي** (النيجر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه على الرغم من الصورة الإيجابية المرسومة في تقرير الأمين العام (A/71/283)، فإن من المثير للقلق أنه يؤكد أن ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من نقص التغذية وأن درجة تعقيد التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية آخذة في التزايد. وذكر أن هذا الرقم غير مقبول في سياق الاتفاقات الهامة التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥ ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. ونفى إمكانية أن يتحقق هدف القضاء على الجوع ما لم تكن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في صميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقا من ذلك، قال إن خطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) المنبثقة من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تطرح إطارا استراتيجيا لإحداث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا. وتحتل الزراعة وتعزيز سبل استفادة صغار المزارعين، ولا سيما من النساء والشباب والشعوب الأصلية، موقعا محوريا في ذلك السياق.

٢٣ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى أن قطاعا كبيرا من سكان أفريقيا يعتمد على الزراعة، فقد عملت البلدان الأفريقية على تشجيع الزراعة الحديثة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة، لصالح تعزيز الرخاء والحفاظ على الأمن الغذائي الجماعي. ومن ثم فإن تأكيد التقرير على الاستثمار في الزراعة وتنويع الإنتاج الغذائي والنظم الغذائية وتوفير التثقيف الجيد بشأن التغذية للمستهلكين، هو أمر جدير بالترحيب. وقال إن السياسات التي تتبعها أفريقيا، على النحو المبين في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، تشهد بالجهود المبذولة لتعميم الاهتمام بمسائل التغذية وتشجيع النظم الغذائية الصحية في إطار سياسات الأغذية والزراعة، على النحو الذي جرى تأكيده في التقرير.

٢٤ - واستطرد قائلا إن أهداف التنمية المستدامة تطرح إطارا مثاليا كما تطرح وسيلة لتحقيقه. وذكر أن للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية أهمية محورية في هذا الصدد، لأن سكان المناطق الريفية يشكلون النسبة الأكبر من بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ولأن الاستثمار في الزراعة قد ثبتت فعاليته في الحد من الفقر. واستدرك يقول إن أهمية توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ أي من أهداف التنمية المستدامة أو أي بند من بنود جدول أعمال اللجنة هي غنية عن التأكيد. وأشار إلى ضرورة أن يوضع في الاعتبار، عند توفير التمويل والتكنولوجيا، أن الشريحة الكبرى من المزارعين هم أصحاب الحيازات الصغيرة في القطاع الزراعي في أفريقيا. وقال إن استحداث آليات لبناء القدرات والعمل على إرساء نظام تجاري عادل وفعال من شأنهما أن يمكنا القطاعات الزراعية في البلدان النامية من زيادة كفاءتها، من أجل تحقيق الازدهار وتحسين سبل كسب العيش.

٢٥ - وأخيرا، أشار إلى أن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧ سيكون ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وهو موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

٢٦ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن الزراعة هي قطاع مهيمن في معظم أقل البلدان نموا وهي مصدر رئيسي للعمالة. ومع ذلك، فإن

القطاع يواجه تحديات من قبيل عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية الريفية وفي البحث والتطوير وخدمات الإرشاد الزراعي، والافتقار إلى التكنولوجيات الميسورة التكلفة والقابلة للتكييف. وأشار إلى أن أقل البلدان نموا المتضررة من النزاعات تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والعجز الغذائي وسوء التغذية. وقال إن متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا هو ٢٣,٧ في المائة، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة للبلدان النامية ككل، بينما تبلغ الإنتاجية الزراعية حوالي نصف المتوسط العالمي. وقال إن مجموعته قد تأثرت بشكل غير متناسب بتغير المناخ، بما في ذلك التذبذب الجنوبي المرتبط بظاهرة النينيو في الوقت الحالي، وقد تقلصت الأراضي المنتجة من جراء التصحر وتدهور الأراضي.

٢٧ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن معدل انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نموا قد انخفض، فإن ما يقرب من ٢٤٥ مليون شخص - ٢٦ في المائة من السكان - ما زالوا يعانون من نقص التغذية ولا تزال معدلات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة. وأشار إلى أن انخفاض القيمة المضافة في المنتجات الزراعية هي ظاهرة شائعة، وهي تتفاقم بفعل القيود الهيكلية والتكنولوجية. وكذلك يتزايد الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات الاستهلاك الغذائي. وعلى الرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار الواردات الغذائية العالمية في عام ٢٠١٦، فمن المتوقع أن تنخفض هذه الأسعار بمعدل أبطأ بالنسبة للبلدان الأضعف اقتصاديا، التي انخفضت قيمة عملات الكثير منها. ورأى أن ذلك الانخفاض يمكن أيضا أن يؤدي إلى تخفيض دخل المزارعين وإعاقة الاستثمار في الإنتاج والبنية التحتية والخدمات. فغالبية المزارعين في أقل البلدان نموا هم من صغار المزارعين، وكثير منهم من النساء، وهذه الفئات شديدة التعرض للصدمات البيئية وصدمات الأسعار. وقال إن من التحديات الناشئة عدم كفاية الغذاء والتغذية بالنسبة للأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والنزاعات.

٢٨ - وأضاف قائلا إن تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف الشامل المتعلق بالقضاء على الفقر وهدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقا لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، هو أمر يتطلب نظاما للأغذية يتسم بالمرونة والاستدامة. وأكد أن العلاقة بين الزراعة والأمن الغذائي والسلام والهجرة تتطلب اتباع نهج كلي. ورأى أن الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية سوف يعزز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام.

٢٩ - وتابع كلامه قائلا إن تضافر جهود جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي هو أمر ضروري لتعزيز القطاع الزراعي، وكفالة الأمن الغذائي ووضع حد لسوء التغذية بجميع أشكاله. وأضاف أن زيادة الاستثمار في الزراعة، عن طريق تعزيز التعاون الدولي في تطوير البنية التحتية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، والحصول على التمويل والتكنولوجيا، هي أمور ذات أهمية حيوية. وأوضح أن أقل البلدان نموا، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء فيها، قدرتها على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ محدودة. وقال إنه يلزم تحقيق تحول في نظام الزراعة والأغذية من أجل التعامل مع تغير المناخ، وذلك من خلال وسائل تشمل بناء القدرة على الصمود وزراعة أصناف من المحاصيل القادرة على التكيف. كذلك تحتاج أقل البلدان نموا لبناء القدرات والتمويل من أجل الأخذ بالممارسات والتكنولوجيات الذكية مناخيا.

٣٠ - واختتم كلامه قائلا إنه نظرا لمسؤولية المرأة عن الأمن الغذائي والتغذية، فإن تمكين المرأة، لا سيما المرأة الريفية، هو أمر بالغ الأهمية للقضاء على الفقر وسوء التغذية. ومن شأن تحسين البنية التحتية الريفية وتوفير إمكانية الوصول إلى سبل التمويل المبتكرة في المناطق الريفية أن يؤديا إلى تيسير مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتوليد تدفقات نقدية موجهة إلى المجتمعات الريفية من أجل تحسين سبل كسب العيش.

٣١ - **السيدة باهانا تينوكو** (نيكاراغوا): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ أعادت إرساء حق جميع الناس في الحصول على الغذاء الكافي والصحي، وفي التحرر من الجوع. وذكرت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية. فقد أصبح الأمن الغذائي والتغذية تحديا عالميا ملحا. ووأكدت من جديد، في هذا السياق، على أهمية الالتزام العالمي بتحسين الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الغذاء.

٣٢ - وقالت إن خطة عام ٢٠٣٠ تنطبق على جميع الأمم، بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب ومنح الأولوية لمن هم أكثر احتياجا. ورأت أنه رغم تحقيق ٧٢ بلدا لغاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض معدل الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإن إدماج البلدان النامية في الأسواق الدولية بشكل عادل وشفاف ومستقر هو السبيل الوحيد للقضاء على الجوع في العالم. فالأمن الغذائي لن يكون مكفولا إلا بالنمو الاقتصادي العادل وإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق التقدم التكنولوجي، ولا سيما في القطاع الزراعي. وذكرت أن الجوع في العالم لا يمثل بالضرورة مشكلة في إنتاج الأغذية، وإنما تكمن المشكلة في السيطرة على السوق. ولذلك فإن تقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة، وحماية الأراضي، والتجارة الحرة في البذور، والتجارة العادلة، هي أمور ذات أهمية حاسمة.

٣٣ - وأعلنت أنه قد جرى في نيكاراغوا وضع استراتيجية وطنية لتحقيق السيادة الغذائية والتغذوية والأمن الغذائي والتغذوي من أجل تحسين الوصول إلى الأغذية الكافية ذات القيمة الغذائية. وأفادت بأن الإجراءات الأخرى تشمل تقديم الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة، من قبيل الائتمان والمساعدة التقنية، وتوفير عبوات من الأغذية لضحايا تغير المناخ. وأشارت إلى أن المساعدة الشاملة للإنتاج الريفي والحضري التي تعترف بالقدرات المختلفة للأسر النيكاراغوية والسياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر قد أدت إلى خفض سوء التغذية المزمن. واستشهدت بمثال أخير على التزام بلدها بمكافحة الجوع والفقر، وهو عمل الحكومة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على تعزيز تبادل الخبرات بين الصيادين وأصحاب الأعمال التجارية والمسؤولين، وبالتالي سفر ثلاث مجموعات منهم إلى المكسيك للاطلاع على ممارسات صيد جراد البحر.

٣٤ - تولت السيدة نيبوميسي (جمهورية مولدوفا) نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٥ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن يوم الأغذية العالمي، الذي يُحتفل به في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، يسلط الضوء على الكفاح العالمي الموحد ضد الجوع وسوء التغذية. وأكدت أنه ينبغي النظر إلى الجوع ليس فقط من حيث الإمدادات الغذائية، بل من خلال منظور الإنتاجية الزراعية وآثار تغير المناخ. وأفادت بأن الفئات الأكثر تعرضا لتغير المناخ تشمل صغار المزارعين والأسر المزارعة والصيادين، الذين يعتمدون على أنشطة مرتبطة بالمناخ، من قبيل النظم الزراعية التقليدية القائمة على المعارف المكتسبة بالتجربة والموارد المحلية. ويقع هؤلاء بشكل متزايد تحت تأثير

الكوارث التي تلحق الضرر بالمحاصيل وتؤدي إلى انخفاض الغلة أو فشل المحاصيل، من قبيل الأعاصير العظمى والفيضانات والجفاف.

٣٦ - وذكرت أن الفلبين قد عانت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من واحدة من أسوأ موجات الجفاف في تاريخها المسجل، وكان ذلك بسبب دورة النينيو التي أدى تغير المناخ إلى تفاقمها. وأعلنت أن حكومة الفلبين قد استعدت للتصدي للنينيو من خلال خريطة طريق تركز على إنعاش نظم ري المزارع، والمحافظة على إمدادات وافية من مياه الشرب المأمونة، وتثبيت أسعار المواد الغذائية. ومع ذلك، فقد أثر الجفاف على ما يقرب من ٨ ملايين فلبيني، معظمهم من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتسبب في خسائر في الإنتاج بلغت ٣٠٠ مليون دولار.

٣٧ - واستطردت قائلة إنه يلزم وجود تعاون دولي أقوى من أجل دعم استراتيجيات الأمن الغذائي التي تقودها البلدان للقضاء على الجوع المزمن وانعدام الأمن الغذائي ومنع حدوث أزمات الأمن الغذائي في المستقبل. وأشارت إلى أن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وإدارة المعلومات والسياسات وإيجاد الآليات المالية لتكييف أنشطة الزراعة مع تغير المناخ هي أمور لا غنى عنها. ويحتاج صغار المزارعين والأسر المزارعة والنساء الريفيات والصيادون ومجتمعات الشعوب الأصلية إلى زيادة سبل الحصول على الموارد وفرص العمل والدخل. وأكدت أنه لا بد من العمل من أجل القضاء على جميع أشكال السياسات الحمائية، بما في ذلك تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة بالتوازي مع إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير، على النحو المنصوص عليه في جولة الدوحة الإنمائية.

٣٨ - وأضافت قائلة إن الجهود التي تبذلها حكومة الفلبين من أجل التنمية الزراعية والأمن الغذائي موجهة نحو تحقيق الاستدامة والمرونة في نظم الزراعة والأغذية، وذلك بهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع. وأعلنت أنه يجري تطوير القدرات المؤسسية من أجل إدارة وخفض مخاطر الأخطار الطبيعية وتغير المناخ. وأكدت أن الإطار العالمي المتعدد الأطراف للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية يجب أن يفضي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية على الأجل الطويل على الصعيد العالمي، وذلك عن طريق الزراعة الفعالة والقادرة على الصمود، والاستدامة البيئية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣٩ - **السيد سينها** (الهند): قال إنه رغم إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم، فإن ملايين الفقراء ما زالوا يعانون من الجوع. ولا يزال من المهم للنمو والتنمية الشاملين أن يجري تحسين الإنتاجية الزراعية، مع اتباع ممارسات زراعية مستدامة بتكلفة معقولة، وتحسين الإيرادات الزراعية وتوخي الإنصاف في توفير الأطعمة المغذية، وبالتالي تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. فالعلاقة الوثيقة التي تربط الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بالأهداف الأخرى تشهد بالدور الأساسي للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في خطة عام ٢٠٣٠، وتعكس الطبيعة العالمية للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

٤٠ - وقال إن بلده انتقل من كفاءة الأغذية إلى الاكتفاء الذاتي في غضون عقدين ليصبح مصدِّرا رئيسيا للمنتجات الزراعية والحيوانية وأكبر منتج للحليب في العالم. فالزراعة قطاع حيوي في الهند. وقد طورت مؤسسات البحوث والتدريب العالمية المستوى تقنيات ومعدات زراعية فعالة وميسورة التكلفة. ويجري الترويج بنشاط لنظم الري الدقيق. وتشمل الخطوات المتخذة للتصدي للتحديات، من قبيل رفع الإنتاجية الزراعية واستحداث ممارسات زراعية أكثر استدامة وتحسين نظم توزيع الأغذية، إطلاق منبر للتجارة الإلكترونية

يسمى بالسوق الزراعي الوطني الإلكتروني (eNAM)، بهدف تحسين الصلة بين المزارعين والأسواق. واستُحدِثت خطط للنهوض بتوافر الائتمان والتأمين على المحاصيل وبعمليات تحويل الاستحقاقات مباشرة للمزارعين باستخدام نظام تحديد الهوية الفردية البيومتري، آدهار. وأفاد بأنه قد تم، في إطار الاحتفال بالسنة الدولية للتربة في عام ٢٠١٥، إطلاق خطة لتزويد جميع المزارعين ببطاقات لصحة التربة، وأُطلق في نفس الوقت مشروع مدته أربع سنوات لتحسين الري. وأشار إلى خطة وجبات منتصف النهار، فقال إنها تهدف إلى تحسين توافر الوجبات المغذية في المدارس، وقد أدت إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس. أما قانون الأمن الغذائي الوطني فيهدف إلى تحسين سبل الحصول على الأغذية الجيدة بأسعار معقولة.

٤١ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة إلى التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف الجماعية. وأكد أن التعاون البحثي قد يسَّر قيام الثورة الخضراء في الهند، التي طالما تشاطرت تجربتها وخبرتها مع البلدان النامية الأخرى من خلال التدريب وبناء القدرات. وختاماً، قال إنه يجري توسيع التعاون الإنمائي مع أفريقيا والبلدان النامية في أجزاء أخرى من العالم لتيسير مشاريع الري وتحسين الإنتاجية الزراعية.

٤٢ - **السيد نومكين** (الاتحاد الروسي): قال إن من المطلوب اتباع نهج شامل إزاء التنمية الزراعية، وإن التوصيات الواردة في تقريري الأمين العام (A/71/283)، ولجنة الأمن الغذائي العالمي (A/71/89-E/216/69)، سوف تدعم ذلك الأمر.

٤٣ - وأفاد بأن القطاع الزراعي في الاتحاد الروسي قد شهد في السنوات الأخيرة نموا كبيرا، فاجتذب الاستثمارات وحقق الأمن الغذائي في عدد من المناطق. وقال إن بلده يحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث صادرات المنتجات الزراعية والغذائية. ويجري تنفيذ برنامج حكومي يهدف إلى تنمية الزراعة وتنظيم سوق المنتجات والسلع والأغذية الزراعية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠. وقد أدى ذلك البرنامج إلى زيادة إنتاج أصناف من قبيل الحبوب والقمح والخضروات المزروعة في الدفيئات الزراعية.

٤٤ - وأردف قائلاً إنه ينبغي في التدابير المتخذة من أجل تحقيق التنمية الزراعية أن تؤخذ في الاعتبار الجهود المبذولة لإدارة الموارد المائية من خلال الآليات الدولية، وتأثير تغير المناخ على الزراعة. فتنفيذ إجراءات محددة في قطاع الزراعة للتكيف مع تغير الأحوال الجوية يشكل جزءا هاما من التنمية الزراعية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٤٥ - ورحب بإعلان عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية واعتماد قرار الجمعية العامة ذي الصلة ٧٠/٢٥٩، الذي أُعرب فيه عن الترحيب باعتماد إعلان روما عن التغذية وإطار العمل. وقال إنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاجتماع المواضيعي الرفيع المستوى الذي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن تنفيذ الإعلان وإطار العمل المذكورين. ومن المفترض أن يواصل منظمو ذلك الحدث، ومن بينهم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الروسي، العمل على وضع مؤشرات ونظام تقييم للمتابعة.

٤٦ - واسترسل قائلاً إن النهوض بالتغذية سوف يتطلب اتخاذ تدابير متفق عليها في جميع مراحل السلسلة الغذائية، من المنتج إلى المستهلك. وأوضح أن العوامل الحاسمة في هذا الصدد هي التنسيق بين الإدارات الوطنية، وتطوير نظم الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق التعليم المهني، وتعزيز توعية المستهلكين بالنظم الغذائية الصحية.

٤٧ - وذكر أن الاتحاد الروسي يولي اهتماما كبيرا للأمن الغذائي والتغذية في إطار التعاون الدولي. ففي إطار برنامج الأغذية العالمي، قدم بلده في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠

و ٢٠١٥ معونة غذائية تبلغ قيمتها نحو ٢٦٠ مليون دولار إلى أكثر من ٢٠ دولة. وكذلك أولي اهتمام كبير بتنفيذ برنامج التغذية المدرسية والدعم الاجتماعي لأشد شرائح السكان هشاشةً، وبنشر المعارف والممارسات في تلك المجالات. وأعلن أن الاتحاد الروسي قد خصص في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ ما يقرب من ٥٥ مليون دولار لدعم برامج التغذية المدرسية في أرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان وبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤٨ - **السيد الرشيد** (المملكة العربية السعودية): قال إن للأمن الغذائي أهمية خاصة في ضوء النمو السكاني وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والآثار المترتبة على التوسع العمراني والتنمية الاقتصادية. وأكد أن الأمن الغذائي عنصر أساسي من عناصر التنمية الزراعية وأحد الأدوات الرئيسية التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في مجالات الفقر والتعليم والصحة والعمل والبيئة. وأضاف أن المشاكل التي تؤثر على حياة الإنسان وعيشه الكريم تشمل الكوارث الطبيعية والحروب والمرض والجوع وانعدام فرص التعليم أو الرعاية الصحية.

٤٩ - وأوضح أن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية قد أُنشئ حرصاً على دعم البلدان التي تعاني في الميادين الإنسانية والإنمائية. ويهدف المركز إلى المساعدة في الحفاظ على كرامة وحياة البشر كافة، وهو ما يتوافق مع تعاليم الإسلام ويوفر مثالاً يمكن أن يحتذيه الآخرون. وأضاف أن مركز الملك سلمان يتعاون مع منظمات المعونة الدولية، وقد ساهم منذ عام ٢٠١٥ في ٧٢ برنامجاً تابعا لبرنامج الأغذية العالمي استفاد منها حوالي ٧٠ مليون شخص. كذلك استجاب المركز للحالة الإنسانية في اليمن من خلال تخصيص ٤١٣ مليون دولار لذلك البلد، بالتعاون مع العديد من المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية. وقدم المركز المساعدة أيضاً في حالات الطوارئ، كما قدم الخدمات الطبية والمعونة الإنسانية والمعونة المتعلقة بالتعليم والغذاء إلى مشاريع في ألبانيا، وزامبيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وقيرغيزستان، وموريتانيا، بهدف تحسين حالة السكان، وإطعام المشردين وتسوية أوضاعهم. وساعدت الاستثمارات الزراعية البلدان النامية في التقدم تجاه تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، بما في ذلك من خلال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني.

٥٠ - وتابع بقوله إن المملكة العربية السعودية قامت، إضافة إلى تقديم الدعم لخطط التنمية المحلية والإقليمية والدولية، ولا سيما في إطار منظمة الأغذية والزراعة، بتنفيذ خطة تنمية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة، واستخدام الموارد الطبيعية، ودعم الاستثمار الزراعي بالخارج. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية أيضا لجنة وطنية للحد من هدر الأغذية من خلال حملات عامة تستهدف المستهلكين وتشجع على إعادة التدوير.

٥١ - **السيد الشيب** (قطر): قال إنه ينبغي اعتماد جميع التدابير الممكنة لمساعدة الشرائح الكبيرة من المجتمع التي تعاني من سوء التغذية، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات التي تعاني من النزاعات المسلحة. ورأى أن الزيادة في عوامل من قبيل التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين وتدهور الأراضي ونقص المياه تؤدي إلى إعاقة تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقال إن بلده بذل جهودا كبيرة لتطوير جميع القطاعات، بما في ذلك قطاعي الزراعة والأغذية، من أجل تحقيق التنمية الزراعية. وأكد مجددا أن للزراعة المستدامة والأمن الغذائي أهمية حيوية ترتبط ارتباطا مباشرا بمسائل المياه والفقر والمناخ. وأضاف أنه لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق في غياب الأمن

الغذائي. ولذا أنشأ بلده التحالف العالمي للأراضي الجافة، الذي يساعد على تنسيق الجهود الدولية تلبية لمتطلبات خطة عام ٢٠٣٠.

٥٢ - وأردف قائلاً إنه ينبغي تشجيع البلدان النامية ومجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تكتنف تطبيق استراتيجيات التنمية الوطنية، ولا سيما تلك المرتبطة بتدهور الأراضي والتصحر، وعلى الحد من الفقر المدقع وتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة ملائم للحفاظ على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء. وقال إن قطر تركز في عملها بشأن التنمية على حقوق الإنسان وحق الفرد في الاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة فيها. وأكد ضرورة بذل جهود متكاملة ومنسقة في جميع القطاعات، بما في ذلك الصحة والزراعة والتعليم والمياه والطاقة، وذلك لمكافحة سوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي. فمن المستحيل تجاهل أعباء سوء التغذية والفقر المدقع. وأكد وجوب تحويل الالتزامات إلى إجراءات فعلية.

٥٣ - **السيد ميسا-كوادرا** (بيرو): قال إن وفد بلده قدم مشروع قرار بعنوان ''يوم فن الطبخ المستدام'' (A/C.2/71/L.28)، اقترح فيه تعيين ٢٢ حزيران/يونيه يوما دوليا للاحتفال بفن الطبخ المستدام. وأفاد بأن التنمية المبكرة للزراعة في بيرو أدت بمحاصيل مثل البطاطس والكينوا إلى إطعام أجيال وضمان الأمن الغذائي في مختلف أنحاء العالم، كما أدت إلى توارث الأسر للمعارف والبذور عبر الأجيال في المناطق الريفية. وأوضح أن التنمية البيولوجية والثقافية المتنوعة، مقترنة بنهج تشاركية وشاملة ومستدامة، قد شجعت على إثراء فن الطبخ، الذي شهد طفرة أدت إلى ازدهار اقتصادي. وزادت هذه الطفرة الوعي بالحاجة إلى حماية النظم الإيكولوجية وبينت أن فن الطبخ يمكن أن يكون عاملا حفازا للتنمية المستدامة، حسب المعترف به في خطة عام ٢٠٣٠، وأداة تحشد الجميع لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٤ - وأضاف أن ''يوم فن الطبخ المستدام'' المقترح سيكون بمثابة اعتراف بإمكانات الطهاة، والمزارعين، والصيادين، وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، وأصحاب المصلحة الآخرين، التي تؤهلهم لتحقيق الأهداف العالمية، مثل القضاء على الفقر والجوع، كما أنه اعتراف بمسؤوليتهم المشتركة عن ذلك. وذكر أن هذه الفئات ستشجع أيضا على الزراعة المستدامة والنمو الشامل، وتحد من عدم المساواة، وتكفل الاستخدام المستدام للأراضي والنظم الإيكولوجية البحرية، وتعزز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك. وأعرب عن الأمل في أن تؤيد جميع الوفود مشروع القرار.

٥٥ - **السيد محمدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن عددا مذهلا من الناس، بمن فيهم أطفال دون سن الخامسة، يتأثرون بشكل مباشر بسوء التغذية، وأن الكثير منهم يعيش في البلدان النامية. وأضاف أنه على الرغم من كفاية الإنتاج الغذائي، فإن ملايين الفقراء ما زالوا يعانون من الجوع كل يوم بسبب هدر الأغذية في البلدان المتقدمة المرتبط بأنماط الاستهلاك غير المستدامة والمسرفة. ورأى أنه بالنظر إلى أن الزراعة تتأثر بشكل متزايد بمسائل سياسات الاقتصاد الكلي العالمية، فإن الحواجز التي تعترض التجارة الدولية في المنتجات الزراعية لا تزال تشكل مصدر قلق للعديد من البلدان النامية. وأكد أن الزراعة تؤدي دورا مركزيا في الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، ولا سيما في المناطق الريفية. فمعظم الناس في البلدان النامية يعتمدون على الزراعة في كسب رزقهم.

٥٦ - وأعلن أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد اعترفت بأهمية الأمن الغذائي في الرؤية التي وضعتها لعام ٢٠٢٥. وقال إن الأولويات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة على مستوى السياسات والمؤسسات تتمثل فيما يلي: النهوض بالزراعة ودورها في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر؛ وتحقيق الأمن الغذائي الوطني والتوصل إلى الاكتفاء الذاتي وضمان السلامة؛ وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك إنتاجية المياه؛ وتعزيز التوجه التجاري والحد من الاعتماد على الواردات؛ وتعزيز التنمية المستدامة للموارد الطبيعية من خلال مكافحة التصحر والحد من الرعي المفرط والحد من ممارسات الصيد غير المسؤول والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتحسين إدارة مخاطر الكوارث؛ وتعزيز دور القطاع غير الحكومي والقطاع الخاص. وذكر أن الاستراتيجيات الملائمة للتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره من الأمور ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للإنتاج المستدام. واختتم كلامه قائلاً إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي العالمي يتطلبان تعاونا دوليا متواصلاً ومتسقاً، يتمثل في تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية والمالية والدعم اللازم لبناء القدرات.

٥٧ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إن الأمن الغذائي لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنه ضروري جدا لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وتحقيق الرخاء في المستقبل. وأفاد بأن انخفاض الإنتاج الغذائي وارتفاع الاعتماد على الواردات الغذائية يكبد جامايكا ثمنا باهظا للواردات الغذائية ويعرضها للضعف في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية وتغير المناخ. وأكد أنه يلزم تعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود لكي تواجه الآثار الناجمة عن أي أوجه نقص تظهر في المستقبل. فحالات الجفاف في نصف الكرة الشمالي أو الفيضانات في أستراليا وباكستان تتسبب في ارتفاع أسعار القمح والذرة والسكر، مما يعجل بحدوث زيادات مماثلة في فاتورة الواردات الغذائية الوطنية وتكلفة الماشية المنتجة محليا، لأن جامايكا تستورد العلف اللازم لها.

٥٨ - وأضاف قائلا إن غياب إمكانية الحصول على الطعام المغذي أدى، في الوقت نفسه، إلى نشوء عبء سوء التغذية بأشكاله الثلاثة، وهي: نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة. فقد تحول نظام السكان الغذائي من المحاصيل الغذائية المزروعة محليا إلى الأغذية المجهزة المليئة بالسعرات الحرارية، مع زيادة في المنتجات ذات الاصل الحيواني والمنتجات المُضاف إليها الملح والسكر والدهون. وزادت أنماط الاستهلاك الغذائي الجديدة من انتشار السمنة والأمراض المزمنة غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب، التي أصبحت مشكلة من أهم مشاكل الصحة العامة على النطاق الوطني. وأردف يقول إن الأمن الغذائي والتغذوي في بلده مهدد أيضا بالظواهر الطبيعية الدورية مثل الأعاصير وموجات الجفاف والفيضانات السنوية التي زادت حدتها بسبب تغير المناخ.

٥٩ - وأفاد بأنه قد تم وضع سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة عمل لاحقة لمواجهة تلك التحديات. وتهدف الخطة إلى ضمان توافر طعام مغذٍ وعالي الجودة يكفي جميع الناس في جامايكا من خلال زيادة الإنتاج المحلي والوصول بالاستيراد إلى مستويات قابلة للاستدامة؛ وتوفير الموارد الكافية التي تتيح لجميع الأفراد الحصول على الأطعمة اللازمة لتناول وجبات مغذية؛ ووصول جميع الأفراد إلى حالة من الرفاه التغذوي من خلال استهلاك الطعام المتناسب مع التوصيات الغذائية؛ وتمكين جميع الناس من الحصول على الأطعمة الكافية والمأمونة والمغذية في جميع الأوقات، بغض النظر عن الصدمات الاقتصادية الخارجية والأخطار الطبيعية، وتمكينهم من استهلاك الأطعمة التي تعكس الاحتياجات

الفسيولوجية المناسبة. وقال إن تنفيذ الخطة ستشرف عليه لجنة وزارية مشتركة تضم الأطراف المعنية من الوزارات والوكالات والشركاء الإنمائيين الدوليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأضاف أن وزارة الصناعة والتجارة والزراعة ومصائد الأسماك اضطلعت بمبادرات للتنمية الزراعية والأمن الغذائي من بينها زيادة إنتاج الأغذية الأساسية وتنظيم برنامج للتغذية المدرسية.

٦٠ - **السيدة بركاش** (سنغافورة): قالت إن موضوع يوم الأغذية العالمي في عام ٢٠١٦ هو ”تغير المناخ وما يستتبعه من تغير حتمي في الأغذية والزراعة“. ورأت أن ذلك تذكير بتحديات الأمن الغذائي جاء في أوانه. وأردفت قائلة إن سنغافورة تحتل المرتبة الثالثة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي؛ وإن ذلك يمثل إنجازا هاما لدولة صغيرة ذات مدينة واحدة تستورد أكثر من ٩٠ في المائة من إمداداها الغذائية. وأضافت أن سنغافورة باعتبارها من البلدان المعرضة لتقلبات الإمدادات الغذائية والأسعار وحوادث السلامة الغذائية التي تقع فيما وراء البحار، قد وضعت خريطة طريق للأمن الغذائي تشتمل على ثلاث استراتيجيات أساسية، وهي: رفع كفاءة الإنتاج المحلي للحد الأقصى، وتنويع مصادر الغذاء، وتكوين المخزونات. وأوضحت أن القطاع الزراعي الصغير في سنغافورة يؤدي دورا هاما في الأمن الغذائي حيث إنه يشكّل حائلا دون انقطاع الإمدادات. وأكدت أنه يلزم زيادة الإنتاج المحلي لرفع مستوى الأمن الغذائي.

٦١ - ومضت تقول إن التكنولوجيات والابتكارات الجديدة تفتح آفاقا جديدة للتفكير في تحويل الممارسات الزراعية لكي تصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. فمزارع المستقبل ينبغي أن تستخدم التكنولوجيات المتطورة وأن تكون مبتكرة وقادرة على أن تُنتج أكثر بموارد أقل. ورأت أنه سيكون من الضروري اجتذاب جيل جديد من المهنيين الزراعيين لكي يكتبوا الفصل التالي من تاريخ الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والعالمي. وقالت إن سنغافورة استعانت لذلك بالتكنولوجيا الزراعية في برنامج ينطوي على إقامة مجمعات لاستضافة المزارع الحديثة الكثيفة الزراعة، وتطوير التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الأحيائية الزراعية، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية.

٦٢ - وأردفت بقولها إن سنغافورة، باعتبارها دولة يغلب عليها الطابع الحضري، تشجع حلول الزراعة الحضرية وتكنولوجيات الزراعة التقدمية. وأشارت إلى أن بلدها يمكن أن يكون بمثابة مختبر حي لتكنولوجيات الإنتاج الغذائي الجديدة، مثل نظام إنتاج الخضراوات الرأسي الذي يجري إعداده حاليا لزراعة الخضر الورقية في أماكن مغلقة والذي قد تصل إنتاجيته إلى خمسة أضعاف إنتاجية النظم الزراعية التقليدية. وأفادت بأنه يجري النظر في توظيف التكنولوجيا والبحث والتطوير في جميع مراحل سلسلة القيمة، بما في ذلك تقليل الفاقد والمهدر من الغذاء باستخدام نظم تغليف جديدة.

٦٣ - وذكرت أن حكومتها ملتزمة بالعمل مع المزارع تحقيقا للفعالية في استخدام الأراضي والأيدي العاملة المحدودة. وقد أنشأت في آب/أغسطس ٢٠١٤ صندوق الإنتاجية الزراعية لمساعدة المزارع المحلية على زيادة إنتاجيتها وغلة محاصيلها. وفي الختام، قالت إن دعم المزارعين سيستمر من خلال نقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات، والتعاون في مجال البحث والتطوير، والتمويل المشترك للتكنولوجيات الجديدة، بهدف مساعدة سنغافورة على أن تصل إلى مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء. وستواصل الحكومة العمل مع المزارع لفهم التحديات التي تواجهها وتقديم الدعم المناسب لها، مثل تمديد عقود إيجار

الأراضي لإعطاء المزارعين فرصة أطول لاسترجاع المبالغ المستثمرة في التكنولوجيا والابتكار.

٦٤ - **السيد تن - باو** (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن التقدم المحرز في التنمية الزراعية والأمن الغذائي يمكن أن يفتح آفاقا للتآزر من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تضع التنمية الزراعية ضمن أولوياتها المواضيعية حيث تسعى إلى دعم الإنتاج الزراعي وإكسابه قيمة مضافة وتعزيز مساهمة القطاع في التنمية. وذكر أن التحديات التي تعترض الطريق نحو تحقيق تلك الأهداف هي تحديات طويلة الأمد؛ وأن الصدمات الخارجية المستمرة تقوّض القدرة على إتباع سياسات تهدف إلى دعم الإنتاج الزراعي. وأضاف أن بعض أعضاء الجماعة قد حوّلوا تركيزهم خلال العقدين السابقين إلى قطاعات أخرى بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تدخل في الصادرات الزراعية الرئيسية للجماعة الكاريبية، وزيادة تضرر الأطراف الصغيرة من السياسات التجارية العالمية. فزادت فاتورة الواردات الغذائية السنوية للجماعة ككل بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وهي مرشحة للزيادة إن لم تؤت الجهود المبذولة لمعالجة المشكلة ثمارها.

٦٥ - واسترسل قائلا إن بعض البلدان الأكبر حجما في الجماعة الكاريبية تستطيع إنتاج ما يكفي استهلاكها المحلي من المواشي والأسماك، غير أن الإنتاج الحيواني مُقيّد في الدول الجزرية الصغيرة بسبب قلة الأراضي المتاحة. ورغم أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تشهد انخفاضا، فهي لا تزال قطاعاً أساسياً من قطاعات النشاط الاقتصادي التي لا غنى عنها في تحقيق التنمية وإيجاد سبل كسب العيش. وأعلن أن منطقة الجماعة الكاريبية ستستمر بقوة في بذل جهودٍ تهدف إلى تنشيط القطاع الزراعي. فعلى سبيل المثال، سيوفر الأسبوع الكاريبي للزراعة الذي يجري الاحتفال به حاليا في جزر كايمان، منتدى للمداولات المتعلقة بالفرص المتاحة للقطاع الزراعي والتحديات التي يواجهها. ومن بين الأنشطة ذات الصلة الاجتماع الخاص الثاني والستون لمجلس التنمية التجارية والاقتصادية للجماعة الكاريبية، الذي سيناقش الإنتاج الزراعي والتجارة والسياسات والصحة وسلامة الغذاء، بهدف خفض فاتورة الواردات الغذائية التي تتكبدها المنطقة وتمكين المجتمعات المحلية الريفية.

٦٦ - وأشار إلى أن المنطقة الكاريبية، بوصفها من المناطق المعرضة للخطر بشكل خاص، تعاني من آثار الكوارث الطبيعية، التي تتفاقم بسبب تغير المناخ. وتشمل تلك الآثار تسارع تآكل المناطق الساحلية، وتسرب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية ومستودعات المياه الجوفية الساحلية، وزيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة وزيادة حدتها، وزيادة تواتر الفيضانات الساحلية وزيادة شدتها، وحدوث اختلالات في أنماط سقوط الأمطار وإمدادات المياه. وقال إن الظواهر المتصلة بالطقس تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة في الآونة الأخيرة. فقد عانت دومينيكا من أضرار وخسائر تجاوزت ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب العاصفة الاستوائية إريكا في عام ٢٠١٥، في حين أن غرينادا لم تتعاف إلا مؤخرا من إعصار إيفان الذي دمر الجزيرة في عام ٢٠٠٤. وأضاف أن الجهود لا تزال جارية لتقدير الأثر الكامل لإعصار ماثيو الذي اجتاح مؤخرا منطقة الكاريبي، لا سيما هايتي. وأوضح أن قطاع المحاصيل الزراعية ومصائد الأسماك يعاني عادة من خسائر مع تقلّب أحوال البلدان بين الجفاف والفيضان. بيد أن التأثير الأكبر يقع على الرجال والنساء الذين يعتمدون على البيئة الطبيعية في كسب الرزق.

٦٧ - وذكر أن تقرير الأمين العام (A/71/283) دافع بقوة عن أهمية العمل الجماعي لتلبية الاحتياجات الغذائية العالمية

من خلال مضاعفة الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة، وتخفيف آثار تغير المناخ، وتقليل الفاقد والمهدر من الغذاء، واعتماد نظم تغذية صحية. وتنطبق هذه التحديات على منطقة الجماعة الكاريبية بصفة خاصة، نظرا للمكانة المحورية التي يحتلها القطاع الزراعي.

٦٨ - وأفاد بأن أعضاء الجماعة الكاريبية يدعون المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة مباشرة وعاجلة للمنطقة لإعانتها على إزالة القيود التي تعرقل التنمية الزراعية والأمن الغذائي. فمن شأن الدعم الدولي أن يعزز فرص نجاح المنطقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بتقليص الإنفاق على الواردات الغذائية والنهوض إلى أقصى حد بإمكانات التصدير من أجل دفع عجلة التنمية. ورأى أن السياسات الحمائية التي صاحبت العولمة، في بعض الحالات، تشكل عائقا رئيسيا في هذا الصدد. ولا بد من ضخ استثمارات كبيرة في المشاريع الغذائية والزراعية الصغيرة والكبيرة لتشجيع ريادة الأعمال. وذكر أن أعضاء الجماعة الكاريبية سيواصلون العمل مع بعضهم البعض ومع الشركاء، عملاً على تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة وتعزيزاً لمساهمة الزراعة في التنمية.

٦٩ - وفي الختام، أشار إلى تشديد إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، ورحب بإعلان ميلانو بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يقدم نموذجا للعمل يمكن أن تستفيد منه تلك الدول.

٧٠ - **السيد بوديل شهيتري** (نيبال): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ تعتبر الزراعة أداة من الأدوات الحيوية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية المترابطة، من خلال حفز النمو والقضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وذكر أن التنمية الزراعية تكتسي أهمية أساسية في تحسين الميزة التنافسية للصناعات الزراعية، وخاصةً بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد على الزراعة بدرجة كبيرة.

٧١ - وأردف يقول إنه لا يمكن تصور عالم يتمتع بالسعادة والصحة والسلام وهو محروم من الغذاء. ولذلك، فإن ضمان الأمن الغذائي والتغذية هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الأهداف والغايات الأخرى. ورأى، في هذا الصدد، أنه ينبغي التأكيد على أهمية مبادرة تحدي القضاء على الجوع في جميع المساعي بالنظر إلى ما تسهم به من جهود في معالجة المسائل العديدة المتعلقة بالأمن الغذائي من منظور شامل.

٧٢ - وأفاد بأن نيبال تولي التنمية الزراعية أولوية عالية وأن الدستور يكفل الحق في السيادة الغذائية. وأشار إلى أن بلده، باعتباره من البلدان غير الساحلية الأقل نموا القابلة للتضرر من مشاكل متعددة، لا يدخر جهدا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لتنفيذ أحكام الدستور، عن طريق إحداث تحول في المشهد الزراعي من خلال تعزيز الإنتاجية والنمو المستدام. وأكد الأهمية البالغة للتنمية الزراعية المستدامة في نيبال، لأن نصيب الفرد فيها من الأراضي الصالحة للزراعة هو من أقل الأنصبة في العالم. ورغم أن قطاع الزراعة يسهم بأقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في نيبال، فإن ثلثي السكان يعتمدون عليه اقتصاديا.

٧٣ - ومضى يقول إن توفير التكنولوجيا الزراعية الملائمة والميسورة التكلفة والمستدامة والمقاومة للمناخ وإدماجها بشكل سليم وفي التوقيت المناسب والتطوير المستمر للتكنولوجيا أمور لا غنى عنها لتيسير الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والرخاء. وأضاف أن الاستثمار في الإنتاجية الزراعية لن يسهم فقط في تحقيق الأمن الغذائي وخفض الجوع، ولكنه أيضا سوف يعزز القدرة التجارية

للاقتصاد. وأعرب، في هذا الصدد، عن ترحيب نيبال بالتقدم المحرز في تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا.

٧٤ - **السيد سليمان** (العراق): قال إن البلدان العامرة بالموارد الطبيعية ينبغي أن تكون قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد استولى على أراضٍ زراعية كبيرة، وبالتالي فهو يهدد الأمن الغذائي في بلده. وذكر أن العراق، في ظل اضطلاعه بالمسؤوليات السياسية والاقتصادية، عليه أن يحلل ضعف قدرة وزارة الزراعة على تلبية احتياجات الأمن الغذائي. فالزراعة تمثل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة إلى ٣٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الزراعية. والوضع الراهن، الذي تتسبب فيه الأنشطة الإرهابية، يعتريه نقص شديد فيما يتعلق بالصحة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق واسعة من البلد، وفي ما يتعلق بالأمن الغذائي عموما. وأوضح أن نقص الأيدي العاملة، الناجم عن الهجرة من الريف بسبب القتال، يتسبب في مشكلة خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض حجم الموارد المائية وجودتها، الناجم جزئيا عن بناء السدود على منابع نهري دجلة والفرات، يشكل جانبا آخر من جوانب الأزمة التي تتطلب إجراءات للتصدي لها.

٧٥ - واسترسل قائلا إن هيمنة داعش على بعض المناطق قد أثرت سلبا على مياه الشرب وعلى الزراعة، مما ساهم في انخفاض إنتاج المحاصيل والإضرار بالأراضي التي تستخدم شبكات ري متكاملة استحدثتها حكومة العراق في إطار خطة التنمية الزراعية. وذكر أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تتقلص بسبب سوء استخدام التكنولوجيات، والملوحة، والتصحر، والاعتماد على قطاع النفط.

٧٦ - وأشار إلى اعتماد خطة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ترمي إلى زيادة حصة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي، وتأمين احتياجات البلد من الموارد المائية، وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي المحلي من الخضروات والمنتجات الحيوانية. وقال إن الحكومة تعمل على إصلاح المناطق الزراعية التي حررت من قبضة داعش، ولكنها تحتاج إلى مساندة مالية لتنفيذ مشاريع الري الحديثة وتحتاج إلى استثمارات وطنية وأجنبية من أجل النهوض بقطاع الزراعة. وأكد أنه يجب أيضا مساعدة أسر المزارعين التي عانت خلال العمليات العسكرية. ويجب تعزيز الصحة الحيوانية والموارد المائية لإصلاح الضرر الذي أصاب قطاع الأغذية وإنهاء انعدام الأمن الغذائي الذي يهدد الأسر العراقية.

٧٧ - **السيدة فوفانا** (بوركينا فاسو): قالت إن البيانات تُشير إلى أن غالبية من يعانون من نقص التغذية يعيشون في البلدان النامية. ففي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يبلغ معدل ذلك النقص ٢٣ في المائة، حسب التوقعات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وتشهد هذه المنطقة أعلى معدلات انتشار الجوع: فواحد من كل أربعة أشخاص يعاني من نقص التغذية، ويتوفى سنوياً بسبب سوء التغذية ٣,١ ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بينما يعاني واحد من كل ثلاثة أطفال من توقف نموّه. وذكرت أن هذه الصورة تبيّن جسامةَ التحديات التي تواجه الجهود الساعية للقضاء على الجوع. ورأت أن تكريسُ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة لمسألة الجوع يُجسّد تصميماً محمودا على مكافحةِ الجوع وسوء التغذية وعلى تعزيزِ الزراعة المستدامة، كما يُجسّد الالتزامَ بذلك. واستدركت تقول إن الهدف ٢ لن يتسنى تحقيقه إلا من خلال الجهود المشتركة والتضامن الفعلي في سبيل إنهاء المعاناة التي تنجم عن انعدام الأمن الغذائي وعن سوء التغذية.

٧٨ - وتابعت قائلة إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة من الاهتمامات الرئيسية لحكومة بوركينا فاسو. فقد اعتُمدت خطة وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في شهر تموز/يوليه من هذا العام. والمتوخى من الخطة هو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والاكتفاء الذاتي عن طريق تعزيز إدارة المياه المستخدمة في الزراعة والمناطق المروية؛ والنهوض بالإنتاجية الزراعية؛ وتعزيز قدرة القطاع الزراعي على مواجهة المخاطر والكوارث؛ وتوطيد نظم البحث والتطوير في المجال الزراعي، والترويج لنتائج الأبحاث؛ وتحسين سبلِ الوقاية من الأزمات الغذائية والتغذوية وإدارتِها.

٧٩ - ومضت قائلة إن الجهود المبذولة في مجال التنمية الزراعية قد أسفرت عن تحسينات هامة في الإنتاجية، وعن إطعام سكان العالم المتزايدين. غير أن التقدم المحرز يتّسم بالتفاوت وكثيرا ما يقترن بتكبّد تكاليف اجتماعية وبيئية. أما الحلول الكفيلة بأن تُرسي تدريجيا زراعةً أكثر استدامة وإنتاجية يمكن أن تقضي على الجوع وتكفل الأمن الغذائي للجميع، فتتطلب زيادة التعاون، وعلى الأخص بقصد تعزيزِ استمرارية نظم الإنتاج الغذائي والحفاظِ على التنوع الجيني في مجال الزراعة.

٨٠ - **السيد غومينديي** (موزامبيق): قال إن هدف القضاء على الجوع بعيد المنال رغم ما أُحرز من تقدم. فلن يتسنى الوفاء بالاتفاق الذي تتضمنه خطة عام ٢٠٣٠، وهو القضاء على الفقر والجوع في غضون ١٥ عاما، دون تنمية زراعية مستدامة راسخة. وأكد ضرورة بذلُ الجهود لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينبغي تحويله إلى تدابير عملية موجهة نحو تحقيق النتائج عن طريق آليات دولية وإقليمية ووطنية. وذكر من بين هذه الآليات تنشيطُ الشراكة العالمية، وخطةُ عمل أديس أبابا، والبرنامجُ الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتعزيزُ التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٨١ - وأوضح أن الزراعة والأمن الغذائي والتغذية تشكل مجالات استراتيجية ومتداعمة من المجالات التي تشملها خطة التنمية الوطنية في موزامبيق. فالقطاع الزراعي يعمل به أكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلد الذين هم في سن العمل، مما يجعله مساهماً رئيسياً في إنتاج الأغذية ومصدراً لإدرار الأسر المعيشية الريفية للدخل. وأعلن أن حكومة موزامبيق قد واءمت خطتها الاستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ مع خطة عملها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وحددت زيادة الإنتاج والإنتاجية في جميع القطاعات كهدف استراتيجي من المقرر تحقيقه بحلول عام ٢٠١٩. فالنمو المستدام والشامل يجب أن يرتكز على الزراعة. وقال إن من التدابير الجاري تنفيذها تدابيرٌ تهدف إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة الأسرية، وتعزيز التجارة الزراعية، واستحداث تكنولوجيات للإنتاج قادرة على التأقلم مع المناخ. وأضاف أن التدابير المتخذة متوائمةٌ مع عدة مبادرات منها خطة عام ٢٠٣٠، ومبادرة تحدي القضاء على الجوع، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٨٢ - وقال إن بلده يود أن يبذل المزيد من الجهد، نظرا للنتائج المشجعة التي تحققت من تنفيذ الإطار الإنمائي للبلد المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. واستدرك قائلا إن موزامبيق، مثلها مثل العديد من البلدان النامية، تواجه تحديات مالية تُفاقمها ضرورةُ التصدي لآثار تغير المناخ. وقال إنه يتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام (A/71/283) من أن التحديات التي تكتنف كفالة الأمن الغذائي والتغذية تتفاقم بفعل البيئة العالمية المتغيرة. وأكد أن الدول والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ينبغي لها أن

تواصل تقديم الدعم لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. وحث الشركاء الإنمائيين، في هذا الصدد، على الوفاء بالالتزامات المنوطة بهم بموجب الأهداف المتفق عليها دوليا.

٨٣ - **السيد فوكس – دروموند غو** (البرازيل): قال إن على المجتمع الدولي، بعد أن اعتُمدت خطة عام ٢٠٣٠، أن يستعد لنموذج جديد للتنمية سيُغيّر طرق إنتاج الأغذية والاتجار بها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص منها. وقد بُيّنت وسائل تمويل التنمية، ومن ثم مكافحة الجوع، في خطة عمل أديس أبابا التي حفزت التزام الدول الأعضاء بتدعيم الأمن الغذائي والتغذية عن طريق تلبية احتياجات صغار المالكين والمزارعات والتعاونيات الزراعية على وجه الخصوص.

٨٤ - وأوضح أن الشركة البرازيلية للبحوث الزراعية عمِلت على تطوير أصناف نباتية وحيوانية تستطيع التأقلم مع ظروف مناخية مختلفة، مما أفضى إلى تحسُّن الإنتاج الزراعي وحدوث زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة. وقال إن هذه التجربة يمكن تكرارها في بلدان أخرى. فالشركة البرازيلية للبحوث الزراعية درجت على أن تتعاون على زيادة الإنتاج وتحسين الأمن الغذائي، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولاسيما في أفريقيا. وقال إن خطى التحسينات قد تعرقلها، على الرغم من ذلك، الإعاناتُ الزراعية المقدمة في البلدان الغنية والتي تشوّه معالم الأسواق العالمية للأغذية وتشكل أحد العوامل التي تعيق إرساء قطاعات زراعية راسخة في العالم النامي. وأفاد بأن تجربة بلده في التصدي لسوء التغذية قد أثبتت أن تدابير الحماية الاجتماعية، مقترنةً بتنمية زراعية وريفية أوسع، تساعد على كسر حلقة الفقر. فقد أدى بالفعل اتباع هذا النهج دوراً في رفع البرازيل من خريطة الجوع التي تعدّها منظمة الأغذية والزراعة.

٨٥ - وأعرب عن ترحيبه بإعلان عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية الذي أعرب فيه عن تأييد إعلانَ روما عن التغذية. فالإعلان يقدم أدوات لمواءمة وتوحيد مختلف الالتزامات والمبادرات المتعلقة بالتغذية، وسيشكل مرجعا يُسترشد به في تحقيق عام ٢٠٣٠.

٨٦ - **السيدة هوا يي** (الصين): قالت إنه ينبغي للبلدان أن تعزز إسهامها في المجال الزراعي، وتركز على تدعيم إقامة البنى التحتية الزراعية، وتعزيز تطوير العلوم والتكنولوجيا في المجال الزراعي، بهدف زيادة القدرة الإجمالية على إنتاج الأغذية. ورأت أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل على إقامة نظام للتجارة الزراعية يكون منصفا ورشيدا ومستداما ومستقرا، وأن يحدّ من النزعة الحمائية في المجال التجاري، وأن يقوم بأنشطة تعاونية في إطار التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة، وأن يساعد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة، من خلال زيادة الدعم التقني والمالي المقدم لرفع مستوى الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في العالم.

٨٧ - وأعلنت أن التنمية الزراعية والأمن الغذائي من أولويات حكومة الصين. وقالت إن الصين ستواصل، في أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة عشرة، التوسع في إقامة البنى التحتية في المجال الزراعي، وتسريع تطوير العلوم والتكنولوجيا الزراعية حتى تعزز قدرتها على إنتاج الأغذية وضمان أمنها الغذائي.

٨٨ - وأضافت أن بلدها يشارك بنشاط في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي للقضاء على الجوع والحد من الفقر. فقد تلقت بلدان نامية أخرى المساعدة في مجالي التنمية الزراعية والإنتاج الغذائي بواسطة مراكزِ عرض التكنولوجيات الزراعية، وتقديمِ التدريب التقني. وقالت إن رئيس الصين،

السيد شي جينبينغ، قد أعلن، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عن تنفيذ ١٠٠ مشروع من مشاريع التعاون الزراعي في بلدان نامية أخرى في السنوات الخمس اللاحقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلن رئيس الصين خطة للتعاون مع أفريقيا في مجال عصرنة الزراعة، وقد شُرع بالفعل في تنفيذ هذه الخطة التي ستساعد بلدانا نامية أخرى في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالأغذية والزراعة.

٨٩ - **السيد يعقوبا** (النيجر): قال إن أفريقيا تعاني منذ أمد طويل من نقص مزمن في الأغذية لا يزال دون حل. وأضاف أن الاتحاد الأفريقي سعى لإقناع الدول الأعضاء فيه بأن تزيد من استثماراتها في القطاع الزراعي، وأعلن سنة ٢٠١٤ سنةَ الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. ورغم التزام القادة الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني الذي انعقد في عام ٢٠٠٣ بأن يخصصوا لقطاع الزراعة ١٠ في المائة على الأقل من ميزانياتهم الوطنية، بهدف الاستمرار في تحقيق معدل نمو سنوي للقطاع يبلغ ٦ في المائة، لم تف بهذا الالتزام إلا ١٠ بلدان، وإحداها النيجر.

٩٠ - واستطرد قائلا إن الزراعة هي عماد الاقتصاد في بلده، حيث بلغت نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العشر السابقة ما متوسطه ٤٠ في المائة حسب التقديرات. وأشار، فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، إلى اطلاق مبادرة 3N على المستويين المركزي والإقليمي. وقال إن التدابير المتخذة في مجال الزراعة تهدف إلى تحسين إنتاج الحبوب والبقول، بينما تركز التدابير المتخذة في مجال الماشية على تنفيذ مبادرات منها تخصيب الأبقار وإقامة مزارع عصرية.

٩١ - وواصل كلامه قائلا إن الأزمات الغذائية المتكررة تُعرّض سكان الأرياف، ولا سيما النساء والأطفال، لمخاطر غذائية وتغذوية متكررة. وأضاف أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي يستند إلى تعزيز مخازن الحبوب وتوفير فرص عمل تتطلب أيدي عاملة كثيفة. وذكر أن التحدي الرئيسي يكمن في الانتقال من الإدارة الدورية للأزمات الغذائية المتكررة إلى اتخاذ تدابير للتصدي تكون أكثر تنظيما، وذلك من خلال مبادرة 3N، حتى يتسنى تعزيز الأمن الغذائي وإرساء زراعة مستدامة. واسترسل قائلا إن مبادرة 3N تهدف إلى توطيد القدرات الوطنية في مجال إنتاج الأغذية والإمداد بها، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الغذائية والكوارث. وأوضح أن المجالات الرئيسية الخمسة التي حُدّد أنه ينبغي العمل عليها حتى يتسنى تحقيق تلك الأهداف هي: توفيرُ قوة الدفع اللازمة للقيام بإصلاحات في مجالي الأمن الغذائي وتنمية الزراعة المستدامة؛ وتحسينُ الوضع التغذوي لسكان النيجر؛ وتحسينُ قدرة الفئات الضعيفة على مواجهة تغير المناخ والأزمات الغذائية والكوارث الطبيعية؛ وتزويدُ الأسواق الريفية والحضرية بإمدادات منتظمة من المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات؛ وزيادةُ المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات ومصائد الأسماك، وتنويعها. واختتم كلامه قائلا إن مبادرة 3N سوف تسهم في تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٨ و ١٢ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٩٢ - السيدة يرغا (إثيوبيا): قالت إن بلدها من البلدان الـ٧٢ التي ورد في تقرير الأمين العام أنها خفضت نسبة الجوع بمقدار النصف في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يزال عدد الجياع مرتفعا إلى حد غير مقبول. ورأت أن الضرورة تقتضي تعزيز الالتزامات السياسية والمجتمعية لمواجهة التحدي الذي يطرحه الأمن الغذائي وسوء التغذية. وأفادت بوجود استراتيجية إنمائية متكاملة في إثيوبيا يقع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في صلبها، بينما خصصت الحكومة أكثر من ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة. وتم توسيع نطاق برامج الإرشاد الزراعي من خلال

برنامج للتنمية الريفية المتكاملة يغطي التعليم والصحة والبنى التحتية الريفية. وواصلت الحكومة العمل على توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، ولا سيما مشاركة صغار المزارعين. وذكرت أن القطاع الزراعي قد سجّل، نتيجة لذلك، معدل نمو سنوي بلغ ٦,٦ في المائة خلال السنوات الخمس السابقة، بينما زاد إنتاج المحاصيل بنسبة ١٠ في المائة في الفترة نفسها. وبفعل تدخلات رئيسية مثل توسيع نطاق الخدمات البيطرية، زادت القيمة المضافة للماشية لتبلغ معدلا سنويا متوسطه ٥ في المائة.

٩٣ - وتابعت قائلة إن الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ تشكّل تهديدات خطيرة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي. وقد قامت الحكومة بتعبئة المجتمعات المحلية لصالح أنشطة المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها، كتنمية الغابات والحفاظ على التربة والمياه. ولمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي، تنفذ إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٣ برنامج التحالف الجديد للأمن الغذائي، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في التنمية. وحقق برنامج آخر نجاحا كبيرا في توفير أصول للمجتمعات الأكثر هشاشة، بينما أدى الاستثمار في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمناطق المعرضة للجفاف إلى إحراز تقدم في توفير أصول للأسر المعيشية.

٩٤ - وأردفت بالقول إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي لا يزالا من المجالات الرئيسية التي ينصبّ عليها التركيز. وأضافت أن بلدها سيواصل تكثيف وتيرة تنفيذ برامج التنمية الريفية عن طريق تعزيز الممارسات الناجحة وبدء العمل بأدوات سياساتية جديدة لمواجهة تحدي القضاء على الجوع. وقد انطلقت استراتيجية لإيجاد فرص العمل في الأرياف تستهدف الشبان، بينما يجري التصدي لتغير المناخ عن طريق تعزيز الممارسات الزراعية الخضراء القادرة على الصمود. ويجري تشجيع شركاءَ إثيوبيا في التنمية على تقديم المساعدة المالية والتقنية، على النحو المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، لدعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٩٥ - **السيد يامبا بونغولت** (جمهورية أفريقيا الوسطى): أعرب عن تعاطفه مع شعب الكاميرون في ما يتصل بحادث انحراف قطار عن مساره في ذلك البلد مؤخرا.

٩٦ - وأعرب أيضا عن امتنانه للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على دعم عودة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الشرعية الدستورية والاستقرار في أعقاب الانقلاب الذي وقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. فقد طوى البلد بذلك صفحة قاتمة في تاريخه.

٩٧ - وقال، مشيرا إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي بلد زراعي، إن أزمة عام ٢٠١٢ وعدم الاستقرار السياسي قد أوقفا تنفيذ أنشطة الإصلاح الزراعي المقررة وإطار التعجيل بإحراز التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن انتعاش الاقتصاد، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، من شأنه أن يشجع على العودة إلى زراعة القطن والبن والكاكاو من خلال توزيع المدخلات والبذور على المزارعين.

٩٨ - ومضى يقول إن جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلها مثل بلدان أخرى في أفريقيا، قد وضعت استراتيجيات لإدماج التغذية وعادات الأكل الصحية في سياساتها المتعلقة بالأغذية والزراعة، مثل إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. ويقتضي هذا الإعلان أن تأخذ الحكومات في الاعتبار الاحتياجات التغذوية للمستهلكين في جميع مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج إلى الاستهلاك.

٩٩ - واختتم كلامه قائلا إنه من الجدير بالذكر أن خطة عام ٢٠٣٠ تركز على الحاجة إلى تقديم المساعدة في المقام الأول لأشد الجهات حرمانا، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما حكومة بلده، فتلتزم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس تشاركي وشامل.

١٠٠ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): قالت إنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي يشير إليها تقرير الأمين العام (A/71/283)، فإن البلدان النامية تواجه تحديات في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، مما يؤثر سلبا على تقدمها نحو القضاء على الفقر والجوع الشديد. وأضافت قائلة إن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد ناميبيا وهي قطاع العمل الرئيسي. وعلى الرغم من تحسن حالة الأمن الغذائي والتغذوي في البلد في السنوات العشرين الماضية، تظل إمكانات الزراعة رهينة بالعوامل المناخية، مثل الجفاف والفيضانات. ولايزال من الصعب على قطاعات السكان المهمشين والمستضعفين أن يحصلوا على ما يكفي من الطعام، وهو ما يسهم في إيجاد مستويات غير مقبولة لسوء التغذية.

١٠١ - وأكدت أن حكومة ناميبيا ملتزمة التزاما كاملا ببرامج الزراعة، مثل البرنامج الشامل بشأن الزراعة الحافظة للموارد والخطة الزراعية الوطنية التي أطلقتها في عام ٢٠١٥. وتتم معالجة المسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل تغير المناخ، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر من خلال تدابير تشمل إنشاء مصرف للأغذية وأيضا وزارة للقضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية يشرف عليها مكتب الرئيس. وتم توسيع نطاق المشاريع التي تشجع التعاون بين المزارعين من القطاع الخاص ومزارعي الكفاف، إلى جانب برامج أخرى، مثل برنامج وزارة القضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية الذي يجمع بين النموذج التقليدي لشبكات الأمان الخاصة بالرعاية الاجتماعية ومِنح الدخل الأساسي.

١٠٢ - وتابعت قائلة إن ناميبيا، بوصفها عضوا نشطا في الاتحاد الأفريقي، تطبق خطة التنفيذ العشرية الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تشمل مواءمة خطتها الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠. وأفادت بأن خطة التنمية الوطنية الخامسة لناميبيا تهدف إلى إجراء تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في الزراعة الحديثة، مما يعزز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود ويهيئ الفرص للتصدير. وفي الختام، قالت إنه من المتوقع أن تساهم الجهود المبذولة بشأن القيمة المضافة وتنمية قطاع الخدمات في نمو هذا المجال المشترك. وينبغي لجميع البلدان، بما فيها ناميبيا، استخدام مواردها الطبيعية والبشرية لإحداث النمو وتحقيق الفوائد الملموسة وكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٠٣ - **السيد فيلاكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسياسة القضاء على الفقر في بلده. وبالنظر إلى أن البلد هو بلد زراعي وواحد من أقل البلدان نموا، فإن نسبة من يعملون فيه في الزراعة وخدمات الإرشاد الزراعي تتعدى ٧٠ في المائة من القوة العاملة. وعلى الرغم من أن حصة قطاع الزراعة والحراجة في الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض، فإنه يظل القطاع الرئيسي للاقتصاد. ولذلك، تحمل التنمية الزراعية أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية في بلده.

١٠٤ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده قد ركزت على تحسين إدارة الأراضي وتنميتها، وبناء وتوسيع نُظم الري التي تزود المَزارع بالمياه بكفاءة، وإنشاء مراكز للبحوث الزراعية، وتطبيق التقنيات الزراعية الجديدة من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية. وأسفر ذلك عن إنتاج الأرز بكميات كافية لأغراض الاستهلاك الوطني والتصدير. وتم أيضا تشجيع المحاصيل النقدية الأخرى، مثل المنيهوت والذرة وقصب السكر والشاي والبن، حيثما كان ذلك مناسبا، لتلبية

احتياجات الصناعات التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة مصرفا حكوميا لتعزيز التنمية الزراعية يوفر الائتمان للمزارعين بأسعار فائدة منخفضة. واستحدثت تدابير للتأهب بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، بما في ذلك إنشاء مصرف للأرز من شأنه أن يجعل الغذاء متاحا في أوقات الحاجة ويمكن توزيعه على الفور على الأشخاص المتضررين من الكوارث.

١٠٥ - وتابع يقول إنه تم استحداث لجنة وطنية للتغذية في عام ٢٠٠٩ لتحسين تنسيق الإجراءات المتعلقة بالتغذية بين الوزارات والوكالات المعنية. واعتمد بلده الاستراتيجية الوطنية للتغذية لعام ٢٠٢٥ وخطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ليخلفا الاستراتيجية والخطة السابقتين. وشملت التدابير التي تضمنتاهما تنمية الموارد البشرية وتحسين المعلومات المتاحة عن التغذية وتشجيع الاستثمار في التدخلات التغذوية من أجل تعزيز الأمن الغذائي. وشارك قطاع الصحة بكل السبل الممكنة، وقام بالتشجيع على النظافة الصحية وتوفير المغذيات الدقيقة للأطفال، لا سيما في المناطق الريفية والنائية.

١٠٦ - ومضى يقول إن المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية قد أدرجت في الخطة الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يشير إلى التزام حكومة بلده بتوفير الأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك بلده في التعاون في مجال الزراعة والحراجة من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

١٠٧ - وأعرب عن امتنانه للشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الدعم والمساعدة اللذين قدما في الماضي، مما ساهم في زيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية في بلده، وعن أمله في أن يستمر هذا الدعم وهذه المساعدة في المستقبل.

١٠٨ - **السيد همو** (توغو): قال إن المشاكل المعقدة التي يواجهها ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم في مجال التغذية تتطلب إجراءات واضحة متعددة الأبعاد لتلبية احتياجاتهم من الغذاء وإنهاء الجوع والفقر المدقع. وذكر أن الحكومة تركز في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة على تعزيز الزراعة والأمن الغذائي، بالنظر إلى أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من سكان توغو يعملون في الزراعة. وتم تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي في السنوات الأخيرة لضمان الأمن الغذائي، وتحسين دخل المزارعين ومستوى معيشة سكان المناطق الريفية، وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني، مع التركيز على حصول أشد الناس فقرا على المدخلات الزراعية الرئيسية. وأضاف أنه تم في عام ٢٠١٥ بيع الأسمدة بأسعار مدعومة، وأطلقت في الوقت نفسه على سبيل التجربة حملة للإعانات الزراعية تستخدم تكنولوجيا الهواتف المحمولة وتوفر الأسمدة والبذور للحصول على حبوب ذات جودة عالية. وتم أيضا توزيع بذور الذرة والأرز الحاصلة على شهادة الجودة على ما يربو على ١٢٩ ٠٠٠ من المنتجين، منهم ٤٠ في المائة من النساء.

١٠٩ - وأضاف قائلا إنه جرى التشديد على الميكنة، من خلال إتاحة المعدات، مثل الجرارات وأدوات نثر البذور وأدوات زرع الشتلات، بأسعار مدعومة للمنتجين في إطار استراتيجية جديدة لإدارة المعدات الزراعية. وأوضح أنه في سبيل إصلاح النظم الإيكولوجية الزراعية والحرجية ودعم الزراعة المكثفة على نحو مستدام والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، اتخذت الحكومة إجراءات تتضمن برامج للإدارة المتكاملة لخصوبة التربة وإعادة التحريج. وتم التصدي لأمراض الحيوان من خلال حملات التطعيم، وتعزيز تقنيات تربية الماشية، وتحسين الجينات وإدارة التنقل الرعوي. وأطلق في شباط/فبراير ٢٠١٦ برنامج وطني لتعزيز الأعمال الحرة الريفية استفاد منه ١ ٨٠٠ من شباب رجال الأعمال الريفيين. وتم

حفر أكثر من ١ ١٠٠ بئر جديدة، بينما تم إصلاح ١ ٨٩٠ أخرى.

١١٠ - وتابع يقول إنه على الرغم من أن اتباع سياسة زراعية عملية قد أسفر عن نتائج مشجعة، فإن هناك تحديات كبيرة لا تزال تكتنف ضمان الأمن الغذائي المستدام والدخل الجيد لجميع فئات المجتمع. وذكر أن توغو تنوه بضرورة التعاون الدولي المستدام من أجل الأخذ بنظم الزراعة المستدامة والشاملة للجميع والقضاء على الجوع وأسوأ أشكال سوء التغذية، على نحو ما تم تأكيده في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وفي مبادرة تحدي القضاء على الجوع.

١١١ - **السيد كادوروغاموا** (سري لانكا): قال إنه من المؤسف أن التقدم العام المحرز في الحد من الجوع في العالم كان شديد التفاوت وأن عددا كبيرا من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من الجوع المزمن. ورأى أن السياسات الوطنية المصاغة بعناية يمكنها أن تخفف من أثر التحديات العالمية على الأمن الغذائي والتغذية. وأضاف يقول إن السريلانكيين القدماء كانوا من بين الأوائل في إدارة الموارد المائية من خلال بناء خزانات لتخزين المياه لأغراض الري. ولا تزال الخزانات العملاقة في المناطق الجافة في بلده تشكل شريان حياة الزراعة، التي هي أساس الاقتصاد. وأفاد بأن ما يقرب من ٧٠ في المائة من سكان المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم وأن الزراعة تساهم بنسبة ١١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ولا تزال التنمية الزراعية عاملا حاسما في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية.

١١٢ - وأردف قائلا إن الحكومة قامت، بهدف زيادة الإنتاج الغذائي لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، باستحداث مشروع لزراعة الحدائق المنزلية من أجل زيادة إنتاج الخضروات وجعل المحصول متاحا طوال السنة. ومن شأن هذا المشروع تثبيت أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية، وتعزيز الوضع الاقتصادي للأفراد، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الاعتماد على الأسواق في الحصول على المواد الغذائية والتغذية. وأفاد باستحداث برنامج لشراء الأرز غير المقشور للحفاظ على أسعاره الدنيا بالنسبة للمزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، بالنظر إلى أن الأرز هو الغذاء الرئيسي في سري لانكا. وأشار إلى أن تقديم تسهيلات ضريبية على استيراد الآلات الزراعية والأخذ بنظام لدعم الأسمدة وتعديل التعريفات الجمركية للاستيراد كلها إجراءات قد اتخذت لحماية القطاع الزراعي. وأعلن أن بلده، نتيجة لتلك السياسات، قد حقق الاكتفاء الذاتي من الأرز. واسترسل قائلا إن شهر حزيران/يونيه قد أطلق عليه ''شهر التغذية الوطني'' وتم تشغيل نظام لمراقبة التغذية الوطنية في جميع أنحاء البلد. وفي إطار برنامج ثريبوشا، تحصل الحوامل أو المرضعات والأطفال حتى سن ٥٩ شهرا على المكملات الغذائية والمغذيات الدقيقة. وتتخذ في جميع القطاعات إجراءات تتعلق بسوء التغذية، وتشمل تدخلات في النظام الغذائي والصحة العامة والتعليم.

١١٣ - وأفاد بأن سري لانكا حققت غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدلات الجوع إلى النصف قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥ بسبع سنوات، مما يبين إمكانية القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. واختتم كلامه قائلا إن الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة سيتحقق ؛بفضل السياسة الزراعية الوطنية التي تقوم على ثلاث ركائز، هي: تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة الاستدامة البيئية، وتنمية الفرص الاقتصادية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.